

الطاقات المتجددة

والدور المنشود

سوى نسبة تقل عن 8 % من إجمالي إمدادات الطاقات المتجددة.

وإذا استثنيت الطاقة المائية، فإن نسبة مساهمة الأشكال الأخرى من الطاقات المتجددة في عام 1990 تقل عن 2% من إمدادات الطاقة الأولية على المستوى العالمي.

أما فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية، فإن الدراسات التي نشرها مجلس الطاقة العالمي في عام 1993 تشير إلى تقديرات متفاوتة لمساهمة الطاقات المتجددة، (باستثناء الطاقة المائية)، في الخليط الطاقوي في عام 2020، حيث تراوحت ما بين 3-4 % في المدى الأدنى و8-12% في المدى الأقصى. مع ملاحظة أن نسب المدى الأقصى تنطوي على افتراض القيام بجهود مكثفة وعاجلة من قبل الحكومات من أجل تعزيز تطوير ونشر تطبيقات الطاقة المتجددة.

غير أن المجلس العالمي للطاقة أوضح في تقرير لاحق نشر عام 2000 بعنوان " الطاقة لعالم الغد - فعالية الوضع الراهن"، بأن الدلائل التي حملتها السنوات التالية لعام 1993 كانت

يعلق أصدقاء البيئة في مختلف أنحاء العالم آمالا عريضة على الدور الذي يمكن أن تلعبه الطاقات المتجددة، باعتبارها من مصادر الطاقة النظيفة، في مواجهة المشاكل البيئية المختلفة وفي مقدمتها مشكلة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن حرق مصادر الطاقة التقليدية كالفحم والنفط والغاز، والتي تعتبر المتهم الأول في تفاقم ظاهرة الانحباس الحراري وتغير المناخ.

إلا أنه وباستثناء الطاقة المائية وطاقة الكتلة الحيوية، فإن بقية أشكال الطاقات المتجددة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الجيوحرارية، لا زالت لا تساهم إلا بنسب ضئيلة في إمدادات الطاقة عالميا.

فعلى سبيل المثال، بلغت مساهمة الطاقات المتجددة في عام 1990 نسبة 18 % من الطاقة الأولية على المستوى العالمي. ولكن ما يزيد على 98 % من تلك الطاقة كان مصدره الطاقة المائية وطاقة الكتلة الحيوية، إذ لم تشكل الطاقة الشمسية سوى نسبة 0.8 % من تلك الطاقة، و الطاقة الجيوحرارية نسبة 0.8 %، وطاقة الرياح نسبة 0.1 % . وحتى طاقة الكتلة الحيوية لم تشكل

وبشدة مبادرات بعض الدول الرامية لتحديد نسب للتحويل للطاقات المتجددة تتراوح ما بين 10 و 15 % تكون ملزمة لجميع الدول المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو بحلول عام 2010. علما بأن هذين البلدين لم يقوما بعد بالتصديق على هذا البروتوكول.

هذا على المستوى العالمي، أما على المستوى العربي فلا يختلف الحال كثيرا إذ أن مساهمة الطاقات المتجددة (باستثناء الطاقة المائية) في إمدادات الطاقة لا تكاد تذكر في معظم البلدان العربية وذلك بالرغم مما يتمتع به وطننا العربي من إمكانيات هائلة من الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة الأخرى، وبالرغم من عقد المؤتمرات وتنظيم الندوات واللقاءات المخصصة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرهما من الطاقات المتجددة، سواء المستوى العربي أو القطري، وما تلاها من توصيات تنادى بالمزيد من الاهتمام والعمل للاستفادة من الطاقات المتجددة، وتشجيع ودعم برامج البحث والتطوير، وبعث المزيد من المشاريع التطبيقية والتوسع فيها، وسن التشريعات واللوائح اللازمة لذلك.

ومع ذلك فلا بد من القول بضرورة المثابرة والسعي الدءوب من أجل أن يكون للطاقات المتجددة دور متنام وملموس في إمدادات المنطقة العربية من الطاقة، وفي حياة شعوبها، والعمل على وضع توصيات المؤتمرات والندوات واللقاءات موضع التنفيذ، فمصادر الطاقة التقليدية كالنفط والغاز آيلة إلى النضوب، ومصادر الطاقات المتجددة تتجدد مع شروق شمس كل يوم، والشمس تشرق للجميع.

أمين لجنة التحرير

تشير إلى تباطؤ معدلات نمو مساهمة الطاقات المتجددة لدرجة أن الوصول إلى تحقيق حتى نسب الحد الأدنى بات أمرا مشكوكا فيه ما لم يتم تنفيذ سياسات تعزيزية جديدة وعاجلة.

وفي هذا الصدد يرى المجلس بأن الدول النامية بصفة عامة والصغيرة العدد منها على وجه الخصوص، والتي تفتقر إلى الموارد المالية الكافية لشراء إمدادات الوقود الأحفوري، ولا تملك الموارد اللازمة لتطوير طاقة نووية، وتفصلها مسافات شاسعة عن مصادر الغاز الطبيعي، ستشكل إمكانات موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الجيوحرارية أهمية كبرى بالنسبة إليها للتخفيف من بؤس حوالي 2 بليون من سكان هذه الدول الذين لا يزالون محرومين من الكهرباء.

وفي المقابل، فإن الدول، خصوصا الدول المتقدمة، والتي تمتلك مصادر وقود أحفوري كافية، أو تتمتع بغزارة احتياطياتها من النفط والغاز الطبيعي والفحم، أو تمتلك من الموارد المالية والتقنية ما يؤمن لها جميع احتياجاتها من مصادر الطاقة بمختلف أشكالها، لا تشكل إمكانات الطاقات المتجددة نفس الأهمية بالنسبة إليها إلا بقدر اهتمامها بالقضايا المرتبطة بتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي يتعين عليها الوفاء بها طبقا لاتفاقية تغير المناخ واستحقاقات بروتوكول كيوتو.

وحتى في هذه الحالة، فقد تتعارض سياسات بعض الدول ومصالحها مع الإجراءات الواجب اتخاذها لتعزيز التوجه نحو زيادة نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في إمداداتها الطاقية. وقد كان هذا واضحا في قمة جوهانسبورج حيث عارضت الولايات المتحدة وأستراليا، على سبيل المثال،